

كوت ماري عيراق

داد كاي بالآي لوتيكادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

تعدا: ٥٢/٥٢٣٦٥٣١٣/٢٠١٣

تخلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٥/٦ برئاسة القاضي السيد مدحت المصود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السلي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم أحمد بهان ومحمد صائب التكتيدي وعبود صالح التميمي وسيف الدين شمشون قس كوريسين وحسين ابو الحسن المازنوني بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

التميز / المدعي / علاء يحيى صوب الله ماضي السعدي .

التميز عليه / المدعي عليه /وزير الدفاع أضافة لوظيفته وبقيته الموقف الحرفوي على عهد الكرم

الادعاء

ادعى المدعي (التميز) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه جندي أول منسوب إلى قيادة فرقة المشاة السابعة / لواء المشاة ٢٩ وتم إيقاف رتبته لشهر حزيران ٢٠١١ رغم استمراره بالقيام بحث ثم ذلك بأمر من أمانة السر العام نوزوا القفاح مديرية العوازية والبرامج . مديرية الرواتب بموجب كتابها بالمعدن (١١٧) في ٢٥/٢٤/٢٠١٠ القائمة (ب) لتسلسل (٢٢) وحيث ان تاريخ الطوع هو ٢٠٠٧/١/٦ كما منكور بالقائمة لكن التصحيح هو ٢٠٠٧/٩/٢٦ حسب الأمر الإداري المرقم (٢٢٤٠) تمبلغ بكتاب مديرية إدارة المرتب المرقم (٣٥٢٣) في ٢٧/٢٤/٢٠٠٧ والقائمة عرقفة بالتسلسل (٥٩٩) وأوامر القسم الثاني التي تؤيد التعاقب بالجيش العراقي الجديد لتيبة تساء دولة رئيس الوزراء الصادرة من (قبل ٧ تمش ٢ الفوج ٣) بتاريخ ١/١١/٢٠٠٧ بالتسلسل (١٠٢) كونه منسب سابق (ببنية التصنيع العسكري شركة الحارث العامة) وتوجد اذواجية بالراتب تم تسخير جيش تطبيق بطقه وإمكانته التي محكمة الامتار العسكرية برئاسة السيد الحرفوي (عازي) بالإحالة (٢٠٠٩/١٠٠) وتم صدور مقتضى منسب منسب منسب منسب (٢٠) يوماً وغرامة بمبلغ (١٤٧.٠٠٠ دينار) فسر الرواتب المستحقة وتم نشرها في أوامر القسم الثاني لقيادة فرقة المشاة السابعة سرية المنظر وقدم تكلماً إلى مكتب وزير الدفاع بالعدد (٣٧٣) في ١٦/٤/٢٠١٢ ألا انه لم تتم الإجابة عليه رغم مضي المدة القانونية ، فضلاً أن هذا إيقاف للمرة الثانية وتم إيقافه للمرة الأولى بتاريخ حزيران / ٢٠١٠ وتم إيقافه في تشرين الثاني / ٢٠١٠ بعد تسخيل مديرية المرتب ، أمام المدعي دعواه بتاريخ ٢٢/٥/٢٠١٢ طالباً بإطلاق جميع حقوقه من الرواتب المستحقة مع اعتاقفه المطالبة بالتعويض عن الأضرار التسمية والمادية التي لحقت به

كوثر ماري عويان

داد كاي بالأي نيوتنهادي



جمهورية العراق

المحكمة الاتحادية العليا

العدد ١٢٢/١٣١٣/٢٠١٣

بسبب الخطأ الإداري ونتيجة للترافعة المضروبة الطنية أصدرت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٠١٢/١٢/٣١ وبموجب الاضطرار (٢٠١٢/ق/٢٠٧) حكماً بالاتفاق بخسبي برء دعوى المدعي . طعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحته التمييزية المؤرخة ٢٠١٣/١/٢١ والمرفوع الرسم عنها بتاريخ ٢٠١٣/١/٢٢ طلباً تفحصه للأسباب الواردة فيها .

القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن مدة القالونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر في الحكم المميز وجد ان المدعي يطالب في الدعوى المرفوعة (٢٠١٢/ق/٢٠٧) بمقابلة أمام محكمة القضاء الإداري باسترجاع جميع حقوقه من الرواتب المستحقة والحفاظ على حقه بالتعويض عن الأضرار النفسية والمادية التي لحقت به بسبب الخطأ الإداري من وزارة الدفاع (مديرية الموازنة والبرامج) ولم يطعن بأمر إداري معين يصلح للطعن به كما اوجب التمهيد ثانياً (د) من المادة السابعة من قانون مجلس شورى الدولة المرقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل فلكون الدعوى المميز حكماً مقامة على غير سند قنوني . وبما ان محكمة القضاء الإداري قد ربت الدعوى لهذا السبب فيكون الحكم المميز صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الاعتراضات التمييزية وتحميل المميز رسم التمييز وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٥/٦ .


الرئيس
محمد محمود


العضو
فاروق محمد السامح


العضو
جابر كاركركين


العضو
أكرم فهد محمد


العضو
أكرم أحمد بياي


العضو
محمد صالح التاجياني


العضو
جوير صالح التميمي


العضو
مبختاير شمشون فاس كوركيس


العضو
حسين أبو الكليل